

صدرت في ١١ ديسمبر ١٩٥٤م

الكويت اليوم

الجريدة الرسمية لحكومة الكويت
تصدرها وزارة الاعلام

ملحق

العدد ١١٩

السنة

التاسعة والثلاثون

الثلاثاء

٢١ ربيع الأول ١٤١٤ هـ
٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قانون رقم (٤١) لسنة ١٩٩٣

في شأن

شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحصيلها

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ ،
- وعلى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ بأصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ بأصدار قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة ،
- وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية ،
- وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٧ بالترخيص في تأسيس شركة مساهمة كويتية باسم بيت التمويل الكويتي ،
- وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ بأصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ بأصدار القانون المدني ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ بأصدار قانون التجارة والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٢ في شأن المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل ،

- وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٢ فى شأن المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التى تمت بالأجل وضمان حقوق الدائنين المتعلقة بها .
- وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم تسوية المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التى تمت بالأجل ،
- وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٢ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتسوية المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التى تمت بالأجل ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٠ بشأن قانون تنظيم القضاء ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ فى شأن معالجة أوضاع الجهاز المصرفى والمالى ،
- وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٢ فى شأن حماية المال العام ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه واصدرناه ،

باب تمهيدى

تعريفات

مادة (١)

فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

١ - بالمديونيات المشتراه :

ارصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المشتراه لحساب الدولة من البنوك المحلية ومن شركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزى ومن بيت التمويل الكويتى فى ١٢/٣١/١٩٩١م ، وكذلك أرصدة التسهيلات غير النقدية القائمة فى ١/٨/١٩٩٠ قبل العملاء الكويتيين متى تحولت الى تسهيلات نقدية ، وأى تسهيلات يأذن هذا القانون بشرائها .

٢ - بالمحفظة العقارية :

المحفظة العقارية المحلية العائدة لبيت التمويل الكويتى المشتراه لحساب الدولة ، فى ١٢/٣١/١٩٩١م .

٣ - بالجهات البائعة :

البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي
وبيت التمويل الكويتي التي باعت للدولة الديون المشتراه والمحفظه العقارية
المشار اليهما في البندين (١ ، ٢) من هذه المادة .

٤ - بالسندات :

السندات التي أصدرها ويصدرها بنك الكويت المركزي على الدولة أو
بضمانها مقابل شراء المديونيات المشار اليها في البند رقم (١) أو مقابل شراء
المحفظة العقارية المشار اليها في البند رقم (٢) من هذه المادة.

٥ - بديون المقاصة :

رصيد الديون الناتج عن القروض المقدمة من الشركة الكويتية للاستثمار
والشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية ، أو من خلالهما ،
 لتمويل احتياجات المقترضين للوفاء بالتزاماتهم الناتجة عن الشيكات المؤجلة من
عمليات بيع الأسهم بالأجل والمسجلة لدى الشركة الكويتية للمقاصة نفاذا لأحكام
المرسوم بالقانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٢م المشار اليه.

٦ - بالعميل :

المدين بالمديونيات المشتراه أو المدين بديون المقاصة أو كفيلهما ، ويدخل
ضمن ذلك عملاء برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة الصادر عام ١٩٨٦م.

٧ - بالمدير :

البنك الذي باع للدولة ، أكبر قدر من مديونيات العميل ، فان كان بيت
التمويل الكويتي أو إحدى شركات الاستثمار هو الذي باع القدر الأكبر من
المديونية ، فان المدير يكون البنك الحائز على أكبر قدر من مديونية البنوك ، أما
إذا اقتضت المديونية على بيت التمويل الكويتي أو شركات الاستثمار، أو كليهما،
فيكون البنك الصناعي هو المدير ، ويحوز لبنك الكويت المركزي تعيين مدير
آخر للمديونية إذا اقتضت المصلحة ، بعد موافقة البنك المرشح للإدارة والعميل .

الباب الأول

شراء المديونيات

مادة (٢)

بالإضافة الى المديونيات التي تم شراؤها وفقاً للمرسوم بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ م المشار اليه ، يؤذن لبنك الكويت المركزي - نيابة عن الدولة - بشراء إجمالي التسهيلات النقدية المقدمة من البنوك المحلية ومن شركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي ومن بيت التمويل الكويتي قبل ١٩٩٠/٨/٢ الى :

١ - الأشخاص الطبيعيين من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وذلك بالقدر القائم منها وفوائدها حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

٢ - العملاء الكويتيين في حدود المبالغ المسددة من هذه التسهيلات بعد ١٩٩٠/٨/١ م وقبل العمل بهذا القانون ، ويعاد تسوية هذه المبالغ باعتبارها سداداً نقدياً فوراً وفقاً للنسب والشرائح الواردة بالجدول المرفق بهذا القانون مع رد ما سدد بالزيادة.

ويكون شراء التسهيلات المنصوص عليها في البندين السابقين مستبعداً منها المخصصات المتوفرة مقابلها لدى الجهات البائعة وذلك مقابل إصدار سندات على الدولة أو مضمونة منها تستحق خلال مدة لا تجاوز عشرين سنة اعتباراً من ١٩٩١/١٢/٣١ م.

ويدفع للجهات البائعة العائد المستحق على السندات المصدرة وفقاً للبند (١) من هذه المادة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ، والسندات المصدرة وفقاً للبند (٢) اعتباراً من ١٩٩٢/١/١ م.

المادة (٣)

تنقل الى الدولة الديون المشتراه بجميع ضماناتها العينية والشخصية ، وتسرى على ذلك أحكام حوالة الحق المنصوص عليها في القانون المدني فيما لا يتعارض وأحكام هذا القانون وأحكام المرسوم بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ المشار اليه وتعتبر الحوالة نافذة في حق المدين وفي حق الغير من تاريخ العمل بهذا القانون أو قبول المدين لها أو اعلانه بها ، أي هذه التواريخ اسبق .

كما تنقل الى الدولة المحفظة العقارية محملة بأى رهونات أو ضمانات
مترتبة عليها للغير فى ١٩٩١/١٢/٢١م ويقوم بيت التمويل الكويتى بإدارتها لحساب
الدولة ودون أى أجر .

المادة (٤)

يجوز لبنك الكويت المركزى منح عائد سنوى على السندات وفى هذه الحالة
يسترشد البنك المركزى بمتوسط تكلفة الأموال لدى البنوك المحلية ، على ان
تكون نسبة العائد واحدة بالنسبة الى كافة السندات أيا كان المالك لها .

الباب الثانى

تحصيل الديون

المادة (٥)

تسقط الفوائد المستحقة على المديونية المشتراه عن الفترة من ١٩٩٠/٨/٢م
حتى ١٩٩١/١٢/٢١م وذلك بالنسبة للعميل الذى يلتزم بالوفاء بمديونيته بوحدة أو
أكثر من طرق السداد التالية :

١ - السداد النقدى الفورى للمديونية خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون وفقا
للنسب والشرائح المبينة فى الجدول المرفق به .

٢ - سداد المديونية على اساس جدولتها لمدة لا تجاوز اثنى عشرة سنة وذلك بعد
انتهاء فترة السماح .

ويشترط فى جميع الأحوال ، ان يبدى العميل رغبته فى اختيار طريقة
السداد قبل ١٩٩٤/٢/٢١ م .

المادة (٦)

مع مراعاة أحكام المادة السابقة تكون جدولة المديونية على أقساط سنوية
متساوية بحيث تبدأ الجدولة من ١٩٩٤/٤/١ مسبوقة بفترة سماح تنتهى فى اليوم
السابق على هذا التاريخ .

وتسدد الأقساط فى المواعيد التى يحددها بنك الكويت المركزى لمختلف فئات المدينين حسب شروط الجدولة بمراعاة اقدمية الديون على أن تكون تواريخ استحقاق الأقساط ثابتة وفقا لما يحدده البنك المركزى فى السنة الأولى من الجدولة .

ويسرى معامل خصم مقداره ٨٪ سنويا بالنسبة للأقساط التى تسدد قبل حلول موعدها خلال مدة الجدولة ، اذا كانت المديونية قد تمت جدولتها وفقا للبند ٢ من المادة السابقة .

المادة (٧)

استثناء من أحكام المقاصة الواردة فى القانون المدنى تستخدم التعويضات التى تستحق للعميل أو الى أى من أولاده القصر عن الأضرار التى لحقت بأمواله من جراء الغزو العراقى لدولة الكويت ، وكذلك مبالغ التثمين الناشئة عن استملاك أحد العقارات المملوكة للعميل أو لأى منهم ولو كانت واقعة الاستملاك سابقة على العمل بهذا القانون ، باعتبارها سدادا نقديا فوريا للمديونية مع تطبيق معامل الخصم على هذه المبالغ .

ويستثنى من أحكام الفقرة السابقة الأموال التى تؤول الى القصر بطريق الميراث أو الوصية أو الهبة من شخص لا يخضع لأحكام هذا القانون .

المادة (٨)

يشترط بالنسبة للعميل الذى يرغب فى جدولة مديونيته وفقا للأحكام المنصوص عليها فى المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون ان يوثق شخصا أمام كاتب العدل بالكويت خلال ميعاد لا يجاوز ١٩٩٤/٢/٣١ اقرارا رسميا يكون بمثابة سند تنفيذى على النموذج المرفق بهذا القانون يلتزم فيه بما يلى :

١ - سداد مديونيته وفقا لأحكام هذا القانون .

٢ - القبول مسبقا بالوفاء بمديونيته من أى مستحقات له وفقا لأحكام المادة السابقة .

٣ - رهن ما يكون لدى العميل من أصول فى الداخل أو الخارج تكون غير مرهونة مقابل المديونية ، بحيث لا تتجاوز جميعا رصيد الدين المطالب به ، وتعامل الأرصدة المرهونة لدى الجهات البائعة من أموال نقدية نفس معاملة الأصول الأخرى المرهونة.

٤ - ان يستكمل النقص فى قيمة الضمانات المشار اليها فى البند (٣) من هذه المادة من أى مال يؤول اليه عن أى طريق بما فى ذلك الأثر ، وان يتعهد بأن يستكمل النقص النقص فى هذه الضمانات عند اعادة تقييمها سنويا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اخطاره بكتاب مسجل بعلم الوصول .

٥ - أن يفتح حسابا له لدى المدير لأغراض الجدولة .

٦ - ان يستخدم ارصدته الدائنة الحرة ، والتي تكون لدى البنوك بما يعود بالنفع على الدين .

٧ - ان يدير الأصول المرهونة والتي سترهن وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية .

على انه بالنسبة للعميل الذى يرغب فى السداد النقدى الفورى وفقا لأحكام المادة الخامسة من هذا القانون أن يوثق شخصا أمام كاتب العدل بالكويت خلال ميعاد لا يتجاوز ١٩٩٤/٣/٣١ اقرارا رسميا مذيلا بالصيغة التنفيذية على النموذج المرفق بهذا القانون يلتزم فيه بما يلى ، ما لم يكن قد قام بالسداد خلال هذه المدة :

١ - السداد النقدى الفورى للمديونية خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون وفقا للنسب والشرائح المبينة بالجدول المرفق به .

٢ - القبول مسبقا بالوفاء بمديونيته من أى مستحقات له وفقا لأحكام المادة السابقة ، وذلك على أساس الشريحة المبينة فى الجدول المرفق بهذا القانون التى تدخل مديونيته ضمنها .

المادة (٩)

تسرى أحكام هذا القانون على العميل الذى تتم مطالبته بالدين قضائيا أو الذى ينازع فى أصل الدين ومقداره ، اذا التزم المدين بالرصيد الدفترى فى سجلات الجهة البائعة ، وفى هذه الحالة تحكم المحكمة باعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه بشرط ان يتنازل المستأنف ضده للحكومة عما قضى به الحكم الصادر لصالحه ويوكّلها فى تنفيذه .

كما يجوز للعميل ان يطلب الافادة من أحكام هذا القانون ولو كان قد صدر فى النزاع حكم قضائى نهائى لصالحه بشرط التزامه بالرصيد الدفترى فى سجلات الجهة البائعة .

المادة (١٠)

يتولى المدير ، نائبا عن الدولة نيابة قانونية ، بغير أجر ، القيام بالأعمال الآتية :

- ١ - حساب أرصدة العملاء من المديونيات المشتراه ومراجعتها .
- ٢ - تقييم وإعادة تقييم الأصول المرهونة سنويا ، واخطار العملاء لإستكمال أى نقص فيها ، ويتحمل العميل الأعباء المترتبة على ذلك .
- ٣ - اجراء عمليات السداد التقدى الفورى للمديونيات أو جدولتها طبقا لأحكام هذا القانون .
- ٤ - إقتضاء مديونيته من قيمة الأصول المرهونة فى حالة اخلال العميل بشروط الجدولة أو بالالتزامات المنصوص عليها فى هذا القانون .
- ٥ - اتخاذ كافة الاجراءات القانونية والقضائية قبل العملاء الذين يخلون بالالتزامات التى يفرضها عليهم هذا القانون .
- ٦ - أى أعمال أخرى ينص عيها هذا القانون ولائحته التنفيذية .

المادة (١١)

يجب على العميل اخطار المدير بأى دعوى قضائية يكون العميل طرفا فيها ولو كانت مطروحة امام المحاكم فى الخارج ، وعلى المدير ان يتدخل فى الدعوى ، اذا كان من شأن الحكم الصادر فيها الزام العميل بالتزام يضعف من الضمان العام للدائنين ، أو يؤثر على مركزه المالى بما يجعله غير قادر على الوفاء بالدين ، واذا صدر الحكم ولم يكن المدير قد تدخل فى الدعوى المقامة امام القضاء الوطنى ، ويكون له الحق فى اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم دون تقييد بالشروط المنصوص عليها فى المادة (١٥٨) من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

المادة (١٢)

تكون أموال العميل جميعها ضامنة للوفاء بالمديونية ، ويكون للدولة فى استيفائها حق التقدم على الدائنين العاديين اذا كانت ديونهم غير ثابتة التاريخ قبل ١٩٩٠/٨/٢ م .

ولا تنفذ فى مواجهة الدولة تصرفات العملاء بعد التاريخ المشار اليه ، متى كانت صادرة لأحد الأقارب حتى الدرجة الثانية .

المادة (١٣)

اذا لم يبد العميل رغبته فى اختيار طريقة سداد دينه خلال المدة المنصوص عليها فى المادة (٥) من هذا القانون ، أو لم يقم بالسداد النقدى الفورى لمديونيته خلال سنتين من تاريخ العمل به ، أو تأخر فى الوفاء باحد الأقساط لمدة تجاوز ثلاثين يوما، أو اخل بأى من الالتزامات التى يفرضها عليه هذا القانون أو لائحته التنفيذية ، حل أجل الدين ويلتزم العميل بسداده وتوابعه وما يكون قد اسقط منه حتى تاريخ السداد .

الباب الثالث

أحكام خاصة بشهر افلاس العميل المتوقف عن الدفع .

المادة (١٤)

للنيابة العامة ان تطلب شهر افلاس العميل الذى يتوقف عن الدفع طبقا لأحكام هذا القانون .

ويفترض في طلب النيابة العامة الاستعجال المنصوص عليه في المادة (٥٥٩) من قانون التجارة .

ويقدم طلب شهر الافلاس بعريضة الى رئيس المحكمة الكلية ، وتتبع في اجراءاتها وفي تكليف الخصوم بالحضور أمام المحكمة وفي الفصل فيها احكام المادة المذكورة في الفقرة السابقة .

وتخصص بالمحكمة الكلية دائرة خاصة أو أكثر بشهر أفلاس العملاء الخاضعين لأحكام هذا القانون تشكل من ثلاثة قضاة وتعين المحكمة في حكم شهر الافلاس الهيئة العامة للاستثمار مديرا للتفليس وتتبع امام المحكمة في شهر الافلاس أحكام الكتاب الرابع من قانون التجارة ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون .

ويترتب على طلب شهر افلاس العميل منعه من السفر الى الخارج ، ما لم تصدر المحكمة قرارها برفع المنع من السفر .

المادة (١٥)

تقوم النيابة العامة بوضع تقرير عن المركز المالي للعميل المطلوب شهر افلاسه يتضمن على الأخص تقدير قيمة ما يلي :-

- ١ - موجوداته من عقارات ومنقولات داخل البلاد وخارجها .
- ٢ - ما له من ديون وقيمة ما يتوقع تحصيله منها .
- ٣ - ما عليه من ديون أخرى ، بما في ذلك الديون بسبب معاملات الأسهم التي تمت بالأجل .
- ٤ - ما عليه من ديون ممتازة أو لها أولوية .

وعلى النيابة العامة فور الانتهاء من وضع هذا التقرير ان تقدم نسخة منه الى المحكمة وأن تنشر بياناً بذلك في الجريدة الرسمية وجريدتين يوميتين على الأقل ، ويكون للصادر بشأنه التقرير ودائنيه ومدينه حق الاطلاع على هذا التقرير أو الحصول على صورة منه .

المادة (١٦)

على النيابة العامة عند وضع التقرير المنصوص عليه في المادة السابقة من هذا القانون اجراء التحريات اللازمة للتثبت مما اذا كان المدين المحال اليها قد اخفى مالا من امواله أو حوله الى خارج البلاد .

المادة (١٧)

استثناء من الشروط والأحكام والاجراءات المقررة للصلح الواقى من الافلاس المنصوص عليها في قانون التجارة ، يجوز للمطلوب شهر افلاسه أو للهيئة العامة للاستثمار ان تعرض على المحكمة المنظور أمامها طلب شهر الافلاس مقترحاتها بشأن الصلح الواقى من الافلاس .

وبعد سماع أقواله وأقوال الهيئة العامة للاستثمار وأقوال من يرغب من دائنيه، تقضى المحكمة اما بالاستمرار فى نظر طلب الافلاس ، أو بالموافقة على الصلح الواقى من الافلاس اذا ثبت لها ان شروطه ملائمة على ان يوافق عليه ربع الدائنين الحائزين على نصف الديون .

ويعتبر هذا الحكم بمثابة توقيع من جميع الدائنين على محضر الصلح وتصديق من المحكمة عليه .

وتسرى الاجراءات والأحكام المنصوص عليها في قانون التجارة التالية لتصديق المحكمة على الصلح الواقى على باقى اجراءات الصلح الذى توقعه المحكمة .

المادة (١٨)

تقدم الهيئة العامة للاستثمار الى المحكمة التى تنظر التفليسه تقريراً بما اتخذته من اجراءات فى جرد اموال المدين واستلامها وادارتها .

ويعتبر التقرير المشار اليه فى المادة (١٥) من هذا القانون قائمة الديون وفقاً للمادة (٦٥٨) من قانون التجارة ، وتفصل المحكمة التى أصدرت حكم الافلاس فى الديون المتنازع عليها بدلا من قاضى التفليسه .

المادة (١٩)

يقع الصلح القضائي والصلح مع التخلي عن الأموال بناء على حكم من المحكمة التي اشتهرت الافلاس وبعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار وسماع اقوال المفلس ومن يرغب من دائنيه دون اتباع الاجراءات الخاصة بجمعية الصلح المنصوص عليها في قانون التجارة .

ويعتبر المدين قد ايسر في حكم المادة (٦٩٩) من قانون التجارة اذا صارت موجوداته مساوية للديون المترتبة .

المادة (٢٠)

يكون للهيئة العامة للاستثمار صفة مدير التفليسة ومراقبها ومدير اتحاد الدائنين وفقا لأحكام قانون التجارة في كافة التفليسات المشار اليها في هذا القانون ، كما تكون لها صفة مراقب الصلح المنصوص عليها في قانون التجارة في أى صلح يصدر وفقا لأحكام هذا القانون .

وتودع المبالغ المتحصلة من بيع أموال المفلس خزانة المدير وذلك استثناء من المادة (٧٢٥) من قانون التجارة .

المادة (٢١)

اذا اقلت التفليسة لعدم كفاية أموالها أو اذا اجريت توزيعات مؤقتة واذا حصلت مبالغ نتيجة الصلح القضائي أو الصلح مع التخلي عن الأموال ، وعند انتهاء التفليسة وفي كافة الأحوال التي تجرى فيها توزيعات مؤقتة أو نهائية وفقا لأحكام قانون التجارة يقوم المدير باستلام هذه الأموال ، ويجرى توزيعها على الدائنين بقدر نصيبهم في التفليسة وذلك دون اخلال بحقوقهم المنصوص عليها في المادتين (٦٦٦)، (٧٢٢) من قانون التجارة ، مع مراعاة ما ورد في المادة (١٢) من هذا القانون .

المادة (٢٢)

يكون اعلان جميع الدائنين والمدينين أيا كانت أسباب ديونهم بكافة الجلسات والمواعيد والاجراءات المتعلقة بالتسوية وباجراءات شهر الافلاس والصلح الواقى من الافلاس وفقا لأحكام هذا القانون وبكافة الاجراءات والدعاوى الناشئة عن التفليسة وتحقيق الديون بطريق النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين يوميتين على الأقل .

الباب الرابع

العقوبات والاجراءات التحفظية

المادة (٢٣)

مع عدم الاخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها القانون يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار كل من أخفى واقعة موجودة أو غير حقيقة الواقعة أو اصطنع سند دين أو تصرف لا حقيقة له أو أخفى سند دين أو تصرف موجود أو استعمل سند الدين أو التصرف الذى لا حقيقة له أو الذى تم تغيير الحقيقة فيه متى كان ذلك بقصد التهرب من سداد المديونية .

المادة (٢٤)

يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها فى المادة (٢٣) كل من قدم أو أدلى الى احدى الجهات القضائية أو الجهات الرسمية الأخرى بيانات أو معلومات غير صحيحة أو ارتكب غشاً أو تدليساً فى شهادة أو اقرار بقصد تمكين الجانى من الافلات من العقاب فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

المادة (٢٥)

مع عدم الاخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها القانون يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار أو باحدى هاتين العقوبتين كل موظف من موظفى المدير أو احدى الجهات التى لها شأن فى تنفيذ هذا القانون أخل بالواجبات التى يفرضها عليه هذا القانون ، وترتب على ذلك تفويت حق الدولة فى استيفاء مديونياتها أو فى الحصول على الضمانات الكافية لها أو كان من شأن هذا الاخلال ان يؤدى الى ذلك .

المادة (٢٦)

كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة مما نص عليه فى هذا القانون أو علم بوقوعها بالفعل وامتنع عن ابلاغ ذلك الى السلطات العامة أو الى المدير يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار أو باحدى هاتين العقوبتين ، ولا يسرى حكم هذه المادة على الزوج أو الأصول أو الفروع .

المادة (٢٧)

تعتبر باطلة التصرفات التي اجراها المحكوم عليه في الأموال المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو من آلت اليهم هذه الأموال اذا كانت هذه التصرفات بقصد تفويت حق الدولة في استيفاء المديونية ، ولو كانت هذه التصرفات قد تمت قبل العمل بأحكامه .

ولا يسرى البطلان المنصوص عليه في الفقرة السابقة على التصرفات التي تمت بعوض الى أشخاص حسنى النية ، ولا يعتبر الشخص حسن النية اذا كان يعلم أو كان بإمكانه ان يعلم بالجريمة أو بالفرض من التصرف .

وفي جميع الأحوال لا يسقط الحق في طلب ابطال التصرف الا بانقضاء خمسة عشرة سنة من تاريخ اجرائه .

المادة (٢٨)

يحال الى النيابة العامة كل عميل لا يفى بمديونيته او بالتعهدات والالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون أو في الاقرار الرسمي المشار اليه في المادة الثامنة أو يقدم بيانات غير صحيحة في هذا الاقرار .

وللنيابة العامة اذا توافرت دلائل كافية قبل العميل على ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ان تتخذ الاجراءات الآتية :-
١ - الأمر بالتحفظ على أى اوراق أو مستندات ترى لزومها في الكشف عن الحقيقة .

٢ - طلب البيانات والمعلومات اللازمة لاداء مهمتها من بنك الكويت المركزى أو الجهات المشار اليها في المادة الأولى من هذا القانون أو من ديوان المحاسبة أو من أى جهة أخرى .

٣ - تكليف مأمورى الضبط القضائى بجمع الاستدلالات عن المدين وعن الاصول التي يملكها والضمانات التي اخفاها .

وللنيابة العامة ابلاغ الجهات المختصة للنظر فى أمر كل من تقع منه مخالفة من القائمين على تنفيذ هذا القانون لواجبات وظيفته أو تقصير فى عمله ، ولها ان تطلب اتخاذ الاجراءات التأديبية قبله وذلك مع عدم الاخلال بالمساءلة الجزائية فى الحالات التى تستوجب ذلك .

المادة (٢٩)

للقائم العام أو من ينوب عنه من المحامين أُنعامين سلطة اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فى المادة (٢٤) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣م بشأن حماية الأموال العامة ، بالنسبة للمتهم بارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة (٢٣) من هذا القانون أو لزوجيه أو لاولاده القصر أو البالغين أو غيرهم .

وتسرى فى هذه الحالة أحكام المادتين (٢٥)، (٢٦) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣م المشار اليه ، على ان تتولى الهيئة العامة للاستثمار ادارة هذه الأموال ويكون لها فى هذا الشأن السلطات المقررة للحارس المنصوص عليها فى القانون المدنى.

ويقع باطلا كل تصرف يجريه اى من المذكورين فى المال الخاضع لادارة الهيئة بعد صدور قرار المنع من التصرف ، ولا يرفع قرار المنع من التصرف أو الادارة الا بعد استيفاء الدولة لحقوقها المقررة قبله وفقاً لهذا القانون ، ما لم يصدر قرار من النائب العام بحفظ الدعوى أو يحكم فيها بالبراءة ، وذلك دون الاخلال بالقواعد المقررة لشهر الافلاس .

المادة (٣٠)

فى جميع الأحوال لا تكون الهيئة العامة للاستثمار بصفقتها حارساً مسنولة عن ديون الخاضع لها الا فى حدود ما خضع للحراسة من أموال ، ويتعين على كل من دائنى الخاضع اخطار الهيئة بدينه مقدارا وسبباً ، وان يقدم سند دينه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المانع من التصرف فى الجريدة الرسمية واحدى الجرائد اليومية والا سقط حقه فى مطالبة الحراسة.

المادة (٣١)

لا يحول اتخاذ أى إجراء فى مواجهة العميل من الاجراءات المنصوص عليها فى المادة (٢٩) دون السير فى توقيع الحجز على هذه الأموال والتنفيذ عليها جبراً لاستيفاء الدولة دينها المنصوص عليه فى هذا القانون ، وتتبع فى الحجز على اموال المدين وبيعها اجراءات التنفيذ المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

الباب الخامس

أحكام عامة وختامية

مادة (٣٢)

على المدير ان يتتبع اى اموال تكون قد آلت للعميل عن أى طريق بما فى ذلك الأثر ، وعلى الاجهزة المختصة بوزارة العدل والجهات التى لها شأن فى تنفيذ هذا القانون تزويد المدير بأى معلومات لديها فى هذا الشأن

المادة (٣٣)

اذا خضع احد اصحاب الحساب المشترك لدى اى من الجهات البائعة لاحكام هذا القانون ، فصلت الذمم المالية بينهم ويوزع رصيد الحساب بالتساوى فيما بينهم وذلك مالم يرد اتفاق على خلاف ذلك قبل تاريخ شراء المديونية ، ولا يعتبر احدهم كفيلا للآخر أو مسئولاً عن الدين فى تطبيق احكام هذا القانون . وفى حالة تعدد الكفلاء لدين واحد توزع عليهم قيمة العجز فى المديونية بعد سداد المدين وذلك وفقاً لأحكام الفقرة السابقة .

المادة (٣٤)

لا يجوز صرف التثمين فى حالات الاستملاك او صرف التعويضات عن اضرار الغزو العراقى قبل ان يقدم المستحق شهادة بعدم مديونيته فى المديونية المشتره .

المادة (٣٥)

لا تدخل المدة من ١٩٩٠/٨/٢ م حتى تاريخ العمل بهذا القانون في حساب المدد التي يمتنع بانقضائها سماع دعوى الحكومة في المطالبة بديونها المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة (٣٦)

يقوم بنك الكويت المركزي بتقديم تقرير سنوي للحكومة عن اوضاع المديونيات ، ويشمل ذلك الديون التي تمت تسويتها بموجب السداد النقدي الفوري ، وبياناً بالديون التي تمت جدولتها ، والمبالغ المحصلة سنوياً من تلك الديون ، والعوائد المدفوعة على السندات المصدرة ، والسندات التي يتم استردادها ، والاجراءات القانونية المتخذة ضد العملاء غير الملتزمين بأحكام هذا القانون .

المادة (٣٧)

- تقدم الحكومة الى مجلس الأمة مع الحساب الختامي للميزانية العامة للدولة تقريراً تبين فيه ما يلي :-
- ١ - ما تم تحصيله من مديونيات .
 - ٢ - ما تم اتخاذه من اجراءات قبل العملاء الذين لم يوفوا ما عليهم من التزامات واعدادهم ، واعداد من صدرت ضدهم احكام قضائية أو اتخذت ضدهم اجراءات قضائية أو جزائية .
 - ٣ - الرصيد المتبقى من المديونيات وتوزيعه حسب شرائحها .
 - ٤ - الجهود المبذولة من الجهات المديرة في التحصيل .

المادة (٣٨)

تؤخذ الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة ، وينشأ حساب خاص يدرج به المبالغ المتحصلة من المديونيات ، ويستخدم في تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة (٣٩)

يكون الحد الأقصى للقيمة الأصلية المصدرة بها السندات بما فى ذلك السندات المصدرة طبقاً لأحكام هذا القانون ٥٧٥٠ مليون دينار كويتي (خمسة آلاف وسبعمائة وخمسين مليون دينار كويتي).

المادة (٤٠)

تسرى أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

المادة (٤١)

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من مجلس الوزراء ، يتضمن القواعد والاجراءات التى يتم بها شراء المديونيات واصدار السندات وقواعد واجراءات جدولة المديونيات وادارة الأصول المرهونة أو الخاضعة للحراسة أو التى منع المدين من التصرف فيها والقواعد والأسس والترتيبات الخاصة ببرد المحفظة العقارية الى بيت التمويل الكويتى وغير ذلك من القواعد والأسس والأوضاع التى نص هذا القانون على تضمينها أحكام اللائحة التنفيذية أو التى تقتضيها الأحكام الصادرة فيه .

المادة (٤٢)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

أمير الكويت
جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان فى : ٢٠ ربيع الأول ١٤١٤ هـ
الموافق : ٦ سبتمبر ١٩٩٣ م

المذكرة الإيضاحية للقانون
رقم ٤١ لسنة ١٩٩٣
في شأن شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحصيلها

عناصر

و في
دنية

م

،
و
خ

ترقب على العدوان العراقي الخامس وفترة الاحتلال تفاقم مشكلة المديونيات لدى وحدات الجواز المصرفي والمالي نتيجة للتعرض في سدادها مما أدى الى اضطراب الاوضاع المالية لدى هذه الوحدات نظرا لعدم توافر المخصصات الكافية لمقابل هذه المديونيات ، وبالتالي أصبحت هذه الوحدات تواجه مشكلة بلالة تؤثر على وضعها المالي بما له من آثار سلبية سواء على علاقاتها في الداخل او في الخارج ، مما ينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي بشكل عام ، وقد اقتضى ذلك معالجة اوضاع الجواز المصرفي والمالي لتمكينه من استعادة نشاطه في خدمة الاقتصاد الكويتي فاذن تلك الكويت المركزي بشراء اجمالي مديونيات العملاء الكويتيين لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية وبيت التمويل الكويتي كما هي قائمة في ١٩٩١/٨/١ مضافا اليها الفوائد المستحقة عليها حتى تاريخ الشراء ، كما اذن له بشراء المحفظه العقارية المحلية العائدة لبيت التمويل الكويتي .

وقد تم شراء هذه المديونيات بالقيمة الدفترية لها في تاريخ الشراء متبعدا منها الزيادة في حقوق المأجرين المعلقة كما كانت عليه في عام ١٩٨٥ والمخصصات المحددة المتوفرة مقابلها ، و ٥٠% من المخصص العام والاحتياطي السري وأي فوائد أخرى ، وفوائد النشاط القائمة في نهاية عام ١٩٩١ ، مع تخفيض هذه المبالغ بالمنحنيات المطلوبة لمقابلة مخاطر المديون غير المشتراه ، وكذلك محفظه الاستثمارات المالية وغيرها من المخاطر ، مع الالتزام باعادة الفائز في هذه المخصصات بعد إنتهاء الخوف منها الى الجبة المشتري .

وأفادت الدولة الى الجبات البائعة مندات مقابل القيمة الشرائية للمديونيات ، ورغبة في وضع الاحكام والقواعد التي تكفل تحصيل الدولة للمديون المشتراه وفقا لغوابط تضمن المحافظة على المال العام ، وفي الوقت ذاته تمثل العملاء الجادين في سداد مديونياتهم المشتراه قدر

المناسب من التيسيرات بحيث يتم ذلك كله بأقل تكلفة ممكنة على المال العام ، وبما يمكن المواطنين من سرعة اداء ما عليهم من ديون حتى تعود الامور الى نصابها في اقرب وقت ممكن ، ومع التشديد في الوقت ذاته على كل من تسول له نفسه التخلف عن الوفاء بما عليه من ديون ، ولذلك أعد القانون المرفق في شأن شراء الدولة لبعض المديونيات وكيفية تخفيفها متضمنا الاحكام الرئيسية التالية :

- ١- تخفيف الديون المشتراه وفق آلية محكمة لا تخضع لأي اجتهادات في جدولة المديونية وسدادها ، مع منح العميل عدة طرق يختار بينها كيفية سداد دينه وفقا لظروفه ، بما يضمن استرداد الدولة لمقتوبها .
- ٢- منح العميل فترة سماح للسداد حتى تتاح له المبلغ الكافية لترتيب اوفاعه ، وتخفيفه نحو اللجوء الى اختيار السداد النقدي الشوري من خلال احتساب نسبة للسداد من رصيد المديونية ، ووضع أسلوبين لجدولة المديونية على أقساط متساوية ، والسماح للعميل بالسداد المبكر للاقساط قبل استحقاقها والاستفادة بمعامل خصم للمبالغ المسددة .
- ٣- اسقاط الفوائد المحتمبة على مديونية العميل خلال الفترة من ١٩٩٠/٨/٢ حتى ١٩٩١/١٢/٣١ نظرا لان يطر هذه الفوائد احتسبت عن فترة الاحتلال العراقي . شريطة التزام العميل بالوفاء بمديونيته وفقا لاحدى طرق السداد المشار اليها في هذا القانون .
- ٤- شراء مديونيات مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، التي نشأت قبل ١٩٩٠/٨/٢ ولا زالت قائمة حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك تيسيرا عليهم وتدعيما للروابط الاقتصادية بين مواطني دول المجلس .
- ٥- تحقيق مبدأ العدالة والمساواة فيما بين العملاء الكويتيين وعدم الاجحاف بالعمل المادى الذى يبادر بسداد جزء من ديونه دون انتظار لأي اجراءات او معالجات تصدر في هذا الشأن ، وذلك بشراء أي تسديدات تمام بنا العملاء الكويتيون خلال الفترة من بعد ١٩٩٠/٨/١ حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

٦- وثني جزاءات رادعة تكفل الالتزام باحكام القانون ومعاينة كل من يذخر وقائع او يغير الحقيقة بغرض التعرّب من مداد المديونية ، مع تخويل النيابة العامة بالنسبة لمن يرتكب الجريمة المنصوص عليها في هذا القانون ذات السلطات والاجراءات التحفظية التي تباشرها وفقا للقانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ ، باعتبار ان الجريمة المنصوص عليها في هذا القانون تهدف في النهاية الى حماية المال العام .

٧- وثني اجراءات سريعة وحازمة لشبر افلاس العميل المتوقف عن دفع ديونه ، بما يكفل سرعة خيول الدولة على مستحقاتها من المبالغ المتعلقة من اموال المفلّس ، وذلك حماية للدين الذي اشترته الدولة .

٨- تنظيم رقابة مجلس الامة على تنفيذ احكام هذا القانون من خلال الزام الحكومة بتقديم تقرير سنوي بشأن كل ما يتعلق بتنفيذ الديون المشتراه وادارتها وغير ذلك من الامور .

وينظم القانون بابا تمهيديا واربعة ابواب ، وقد ختم الباب التمهيدي لوضع تعريفات محددة لبعض المصطلحات التي ترد ذكرها في نصوص توضح تعريفا للمديونيات المشتراه ، والمحفظة المقارية ، والجنات البائعة ، والسندات ، وديون المقامة ، والعميل ، والمدير ، وقد روعي في تعريف المدير ان يكون من بين البنوك نظرا لما يتوافر لدى البنوك من اجهزة مالية وامكانيات تمكنها من ادارة المديونيات بكفاءة .

وينظم الباب الاول شراء المديونيات ، وقد اضافت المادة (٢) الى المديونيات التي تم اعتماد شرائها الاذن لبنك الكويت المركزي بشراء مديونية الاشخاص الطبيعيين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالقدر القائم وفوائدها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، وبالتالي فانه يستبعد من المديونية المشتراه ما تم مداده حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، كما روي الاذن بشراء ما مدده العملاء الكويتيون من مبالغ بعد ١٩٩٠/٨/١ تحقيقا للمساواة في المعاملة بين كافة العملاء الكويتيين على ان تعالج هذه المبالغ باعتبارها مدادا نقديا فوريا وهو ما يعني استفادتهم من نسب المداد الواردة بالجدول المرفق بهذا القانون .

وأوجبت المادة (٣) انتقال الديون المشتراه الى الدولة بجميع ضماناتها العينية والشخصية وتبقى على ذلك خالية الحق المنشود عليهما في القانون المدني .

وقد أجازت المادة (٤) لبنك الكويت المركزي ان يمنح عاثدا سنويا على السندات المصدرة على ان يترشد في ذلك بمتوسط تكلفة الاموال لدى البنوك المحلية ، وأن تكون نسبة العائد موحدة بالنسبة الى جميع السندات ايا كان مالكيها .

ونظم الباب الثاني عملية تمويل المديونية حيث تم بموجب المادة (٥) اقساط الفوائد المستحقة على المديونية المشتراه عن الفترة من ١٩٩٠/٨/٢ حتى ١٩٩١/١٢/٣١ وبحيث يكون ذلك مشروطا بالتزام العميل بالوفاء بمديونيته وفقا لآحدى طرق السداد وهي :

أ - السداد النقدي الفوري للمديونية خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون ، وفي هذه الحالة فان العميل يستفيد من نسب السداد لشرائح المديونيات الازلية ، مع تخفيض هذه النسب بمقدار ٥,٥ % (نصف في المائة) عن كل فترة تمويل للسداد مدتها ثلاثة اشهر خلال السنتين المسموح للعميل بالسداد خلالها .

ب - سداد المديونية على اساس جدولتها لمدة لا تتجاوز اثنتي عشرة سنة بعد انتهاء فترة السماح وفي هذه الحالة لا يشمل العميل عيبا على مديونيته .

وقد أوجبت هذه المادة في جميع الاحوال ان يبدى العميل رغبته في اختيار طريقة السداد قبل ١٩٩٤/٣/٣١ .
وغنى عن البيان انه لا يكون للكفيل الحق في اختيار طريقة السداد المناسبة الا اذا امتنع المدين عن ذلك .

وبينت المادة (٦) ان جدولة المديونية تكون على اقساط متساوية وفقا لمدة الجدولة ، على ان تبدأ الجدولة من ١٩٩٤/٤/١ م بمبوبة بفترة سماح تنتهى في اليوم السابق لهذا التاريخ ، وتحدد الاقساط في المواعيد التي يحددها بنك الكويت المركزي لمثل تلك فترات المدينين حسب شروط

الجدولة بمراعاة اقدمية الديون . وتشجيعا للعملاء على سداد الاقساط المستحقة عليهم قبل حلول موعدها في مدة الجدولة تمت هذه المادة على تطبيق معامل خصم مقداره ٨% بالنسبة للاقساط التي تسدد قبل موعدها اذا كانت الجدولة قد تمت وفقا للبند "٢" من المادة (٥) .

واوجببت المادة (٧) استخدام التعويضات المستحقة للعميل من جراء الغزو العراقي وكذلك مبالغ التأمين الناشئة عن استهلاك العقارات باعتبارها سدادا نقديا وفوريا للمديونية ويرى ذلك على اموال القصر فيما عدا ما يؤول اليهم بطريق الميراث او الوصية او الهبة من شخص لا يرفع لاحكام هذا القانون . وذلك استثناء من احكام المقامة المنصوص عليها في المواد (٤٢٥) الى (٤٢٢) من القانون المدني .

وفرغت المادة (٨) على العميل شروطا للافادة من طريق السداد ومعامل الخصم وفترة السماح في هذا القانون بالنسبة للعميل الذي يرغب في الجدولة احمبا قيام العميل بتوثيق اقرار رسمي مذييل بالصفة التنفيذية امام كاتب العدل بالكويت خلال ميعاد اقناه ١٩٩٤/٣/٣١ يلتزم فيه بسداد مديونيته ، ورحمن ما يكون لديه من اموال تكون غير مرهونه مقابل الديون المستحقة واستكمال اي نقص في الضمانات وغير ذلك من الشروط التي رؤى لزومها ، على انه بالنسبة للعميل الذي يرغب في السداد النقدي الفوري لمديونيته فيوقع اقرارا في الميعاد ذاته يتعهد فيه بسداد مديونيته وفقا للجدول المرفق بهذا القانون والوفاء بها من اي مستحقات له وفقا لاحكام المادة (٧) .

ونظري عن البيان ان قيام العميل بالسداد النقدي الفوري لمديونيته وفقا للنسب والشرائح المبينة بالجدول المرفق بهذا الشروع خلال المدة الممنوحة يعنى العميل من تقديم الاقرار الرسمي المطلوب وفقا لاحكام هذه المادة ، كما انه يقع على عاتق المدين وكفيله الالتزام بالشروط المنصوص عليها في هذه المادة ، وان امتناع احد العملاء او بعضهم عن الالتزام بتلك الشروط لا يحول دون استفادة المدين الذي التزم بها من الاحكام المنصوص عليها في المادتين الثامنة والمادة من هذا القانون وللمدير اتخاذ كافة الاجراءات المنصوص عليها في هذه الحالة قبل الكفيل الممتنع وحده .

وحتى تستقر الاوضاع المالية لكافة الاطراف فقد تمت البادة (٩) على سريان احكام هذا القانون على العميل الذي تمت مطالبته بالدين قضائيا بشرط التزامه بالرميد الدفترى في سجلات الجبة الباشعة ، كما اجازت له الافادة من احكام القانون ولو كان قد صدر في النزاع حكم قضائي نيابي لعالته بشرط التزامه بالرميد الدفترى في سجلات الجبة الباشعة .

وحددت المادة (١٠) اختصاصات المدير بحيث يتولى بنفسه نائبا عن الدولة نيابة قانونية بدون اجر ، القيام باعمال ادارة المديونيات الشتره ، متابعة تسير هذه المديونيات ، اتخاذ كافة الاجراءات القانونية والقضائية قبل العملاء الذين يخلون بالالتزامات التي يفرضها عليهم هذا القانون وكذلك اقتضاء مديونية العميل من قيمة الاصول المرهونة في حالة اخلاله بشروط الجدولة او بالتزاماته الاخرى .

واوجبت المادة (١١) على كل عميل اخطار المدير بنأي دعوى قضائية يكون طرفا فيها وعلى المدير في هذه الحالة ان يتدخل في الدعوى اذا كان من شأن الحكم الصادر فيها الزام العميل بالتزام يثقل من الثمان العام للدائنين بما يجعله غير قادر على الوفاء بالدين .

ونمت المادة (١٢) على ان تكون اموال العميل جميعها فاملة للوفاء بالمديونية ، ويكون للدولة في استيفائها لاموالها حق التقدم على الدائنين العاديين اذا كانت ديونهم غير شائعة التاريخ قبل ١٩٩٠/٨/٢ ، ولا تنفذ في مواجهة الدولة تصرفات العملاء بعد هذا التاريخ مثر كائن صادرة لآخذ الاقارب حتى الدرجة الثانية .

وينتشر هذا الباب بالبادة (١٣) التي تنص الجزاء على تاخر العميل في الوفاء باحد الاقساط المستحقة عليه فتتم على انه اذا استمر هذا التاخير لمدة تتجاوز ثلاثين يوما او اخل العميل بنأي من التزاماته الاخرى التي يفرضها عليه هذا القانون او لاثقت التنفيذية ، ففي هذه الحالة يمثل اهل الدين ويلتزم المدين بسداد الدين وتوابعه وما اسقط منه حتى تاريخ السداد ، كل ذلك مع عدم الاخلال بمساءلته جزائيا وفقا لاحكام القانون ، فضلا عن اتخاذ اجراءات اشجار إفلاسه مثر توافرت شروط تطبيق هذه الجزاءات .

وقد تضمن الباب الثالث أحكاماً عامة بشير الافلاس العميل المتوقف عن الدفع تستهدف تبسيط اجراءات الافلاس والعمل على سرعة الانتباء منبها محافظة على حقول الدولة على اموالها ، فنصت المادة (١٤) على سلطة النيابة العامة في طلب شير افلاس العميل الذي يتوقف عن الدفع ويفتقر في هذا الطلب الاستعمال وتختص بنظره دائرة خاصة بالمنكمة الكلية ، وتعين المنكمة في حكم شير الافلاس البيضة العامة للاستثمار اموال الدولة والتربية باعتبارها البيضة العامة المنظمة باستثمار اموال الدولة والترليا من الامكانيات والكفاءة ما يكتفيا من السيطرة على التقلية وتوجيهها توجيها سليما بما يكفل حسن ادارتها .

ونصت المادة (١٥) على ان تقوم النيابة العامة بوضع تقرير عن المركز المالي للعميل المطلوب شير افلاسه وتقدم منه الى المنكمة وان تنشر بياناً بذلك في الجريدة الرسمية وجريدتين يوميتين على الاقل ، واجازت للمصدر بشأنه التقرير ودائنيه ومدينيه حق الاطلاع على هذا التقرير او الحصول على صورة منه .

ووفقا للمادة (١٦) فعلى النيابة العامة عند وضع هذا التقرير ان تقوم باجراء التحريات اللازمة للتحقق مما اذا كان المدين المال اليبا قد اخذ امواله او حولها الى خارج البلاد .

ونصت المادة (١٧) احكاما عامة لتبسيط اجراءات النسخ الواقف من الافلاس المنصوص عليها في قانون التجارة .

ونصت المادة (١٨) على ان تقدم البيضة العامة للاستثمار الى محكمة التي تنظر التقلية تقريراً بما اتخذته من اجراءات في جرد اموال المدين واستلامها وإدارتها ، كما نصت على ان يعتبر التقرير مشار اليه في المادة (١٥) قاشعة للديون وفقا لحكم المادة (٦٥٨) من نون التجارة ، وتفضل المحكمة التي أصدرت حكم الافلاس في الديون تنازع عليها بد لا من قاضي التقلية .

وبينت المادة (١٩) احكام النسخ القفاش والنسخ مع التخلي عن اموال بحيث يقع بناء على حكم من المنكمة التي اشيرت الافلاس وبعد نقة البيضة العامة للاستثمار وسماح اقوال المثلث ومن يرطب من

دائنيه دون اتباع الاجراءات الخاصة بجمعية الملتح المنصوص عليها في قانون التجارة ، ويعتبر المدين قد ايسر في حكم المادة (٦٩٩) من قانون التجارة اذا صارت موجوداته مساوية للديون المترتبة عليه .

ونمت المادة (٢٠) على أن يكون للهيئة العامة للاستثمار مفة مدير التفلية ومراقبها ومدير اتحاد الدائنين وكذلك مفة مراقب الملتح على نحو يمكنها من توجيه التفلية والسيطرة عليها ، وعلى أن تودع المبالغ الممنلة من بيع اموال المفلس خزانة المدير .

واشارت المادة (٢١) الى استلام المدير الاموال في حالة اقفال التفلية لعدم كفاية اموالها او عند اجراء توزيعات مؤقتة او الحصول على مبلغ نتيبة الملتح الناشئ او الملتح مع التخلي عن الاموال وعند انتهاء التفلية ، ويقوم المدير في جميع هذه الاحوال بتوزيعها على الدائنين كل بقدر نصيبه في التفلية .

وحرما على سرعة الاجراءات فقد نمت المادة (٢٢) على أن يكون اعلان جميع الدائنين والمدينين بكافة الاجراءات والدعاوى الناشئة عن التفلية وتطبيق الديون بطريق النشر في الجريدة الرسمية وبمريدين يومييتين على الاقل .

وينظم الباب الرابع العقوبات والاجراءات التحفظية فني في المادة (٢٣) على معاقبة كل من يتعمد اخفاء الحقيقة بشأن امواله بقصد التهرب من سداد المديونية .

وعالبت المادة (٢٤) كل من يقدم او يدلي الى إحدى الجبهات القشائية او الجبهات الرسمية الاخرى ببيانات او معلومات غير صحيحة او يرتكب غشا او تدليسا في شهادة او اقرار بقصد تشكيل الجاني من الاطلاات من العقاب في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

كما وضعت المادة (٢٥) عقوبة على الموظف لدى المدير او إحدى الجبهات التي لها شأن في تنفيذ هذا القانون الذي يخل بالواجبات التي يفرضها عليه هذا القانون ، متى ترتب على ذلك تفويت حق الدولة في استيلاء مديونياتها او في الحصول على الضمانات الكافية لها او كان من شأن هذا الاخلال أن يؤدي الى ذلك .

وشددت المادة (٢٦) العقوبة على كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة مما نص عليه في هذا القانون أو علم بوقوعها بالفعل وامتنع عن الإبلاغ عنها ، واستثنت من هذا الحكم الزوج والأول والفروع .

وعرفت المادة (٢٧) للتمرفات التي أجراها المتهم عليه في الأموال المتعلقة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو من آلت إليهم هذه الأموال فاعتبرت باطلة ولو كانت قد تمت قبل العمل بأحكامه إذا كانت هذه التمرفات بتمد تفويت حق الدولة في استيفاء المديونية ، مع مراعاة حقوق الغير حسن النية الذين تلقوها بموفاً ، ولا يعتبر الشنم حسن النية إذا كان يعلم أو كان بإمكانه أن يعلم بالجريمة أو بالفرض من التمرف ، وقتت بأنه في جميع الأحوال لا ينقذ الحق في التمسك بطلب إبطال التمرف إلا بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ إجرائه .

وقد أوجبت المادة (٢٨) إحالة كل عميل لا يفي بالتزاماته أو تعبداته إلى النيابة العامة حتى تتحقق بذاتها من قيام أدلة كافية على اتمام العميل بارتكاب جريمة أو مباشرة ملاحقاتها في طلب شبر إفلاسه ، فضلاً عن الملاحقات الأخرى التي خولتها إياها هذه المادة .

ولما كان القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣م في شأن حماية الأموال العامة قد نص على الإجراءات التحفظية التي تتخذ قبل من يرتكب جرائم المال العام وكانت الجرائم التي ينص عليها القانون الراهن تمثل اعتداء على المال العام ، لذلك فإنه يتعين تطبيق هذه الإجراءات عليها لإتخاذ العلة ولذلك فقد نصت المادة (٢٩) على أن للنائب العام أو من ينوب عنه من الممامين العاميين سلطة إتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٢٤) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣م بشأن حماية الأموال العامة ، بالنسبة للمتهم بارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة (٢٣) من هذا القانون أو لزوجيه أو لأولاده القصر أو البالغين أو غيرهم .

كما أوجبت المادة (٢٩) أن تفر في هذه الحالة أحكام المادتين (٢٥) ، (٢٦) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣م المشار إليه ، على أن تتولى الهيئة العامة للاستثمار إدارة هذه الأموال ويكون لها في هذا الشأن السلطات المقررة للخارج المنصوص عليها في القانون المدني ويقع

بإطلاق كل تصرف في المال العام الخاضع لإدارة الهيئة بعد صدور قرار
المنع من التصرف ، ولا يرفع هذا القرار إلا بعد استيفاء الدولة
لحقوقها ، مالم يقرر من النائب العام قرار بحفظ الدعوى أو يحكم فيها
بالبراءة .

ونصت المادة (٣٠) على ألا تكون الهيئة العامة للاستثمار بمنتجاتها
خارجة مسئولة عن ديون الخافع لها إلا في حدود ما خضع للحراسة من
أموال .

ووفقا للمادة (٣١) فإن اتخاذ أي إجراء في مواجهة العميل من
الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٢٩) لا يحول دون السير في توقيع
الحجز على هذه الأموال والتنفيذ عليها جبرا لاستيفاء الدولة دينها
المنصوص عليه في هذا القانون .

وينتهي القانون إلى الباب الخامس الذي يشمل أحكاما عامة وختامية
فأوجبت المادة (٣٢) على المدير أن يتتبع أي أموال تكون قد آلت للعميل
عن أي طريق بما في ذلك الأثر ، كما ألزمت الأجهزة المختصة بوزارة
العدل والجهات الأخرى التي لها شأن في تنفيذ هذا القانون بتزويد
المدير بأي معلومات لديها في هذا الشأن .

ونصت المادة (٣٣) على أنه إذا خضع أحد أصحاب الحساب المشترك
لأحكام هذا القانون فصلت الذمم المالية بينهم ، ويتم توزيع وميد
الحساب على أطرافه بالتساوي ولا يعتبر أحدهم كفيلا للآخر أو مسئولا
عن الدين في تطبيق أحكام هذا القانون . كل ذلك مالم يرد اتفاق على
غيره قبل تاريخ شراء المديونية ، وفي حالة تعدد الكفلاء لدين واحد
توزع عليهم قيمة العجز في المديونية بعد سداد الدين .

وخرمت المادة (٣٤) على الشخص على عدم صرف التامين في حالات
الاستهلاك أو صرف التعويضات عن انصراف الفزو العراقي قبل أن يقدم
المنتج شهادة بعدم مديونيته في المديونية المشتراه .

ونصت المادة (٣٥) على أن تسقط المدة من ١٩٩٠/٨/٢م حتى تاريخ العمل
بهذا القانون من حساب المدة التي ينتفع بالتأشيبا سماع دعوى الحكومة
في المطالبة بمديونية المنصوص عليها في هذا القانون .

وأوجبت المادة (٣٦) أن يقدم بنك الكويت المركزي تقريراً سنوياً للحكومة عن أنواع المديونيات . وجرماً على تحقيق رقابة مجلس الأمة على تنفيذ أحكام هذا القانون فقد نصت المادة (٣٧) على أن تقدم الحكومة إلى مجلس الأمة مع الحساب الختامي للميزانية العامة للدولة تقريراً تبين فيه كل ما يتعلق بتنفيذ هذا القانون والبيود المبذولة من الجبات المديرة في التحصيل .

ونصت المادة (٣٨) على أن تؤخذ الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة على أن ينشأ حساب خاص تدوج به المبالغ المتحصلة وأن يستخدم هذا الحساب في تنفيذ أحكام هذا القانون .

والتزاماً بحكم الدستور فقد بينت المادة (٣٩) الحد الأدنى للقيمة المالية المندرة بها السندات فنصت على أن يكون هذا الحد الأدنى خمسة آلاف وسبعمائة وخمسين مليون دينار كويتي .

وأشارت المادة (٤٠) إلى سريان أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

ونصت المادة (٤١) على مدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من مجلس الوزراء .

جدول
مزايا ونسب المداد الفوري النقدي

القيمة	نسبة المداد في نهاية المهلة المحددة للمداد
طرق - ٥٠ ألف	٢٥ ٪
أكثر من ٥٠ - ١٠٠ ألف	٣٠ ٪
أكثر من ١٠٠ - ٢٥٠ ألف	٣٥ ٪
أكثر من ٢٥٠ - ٥٠٠ ألف	٤٠ ٪
أكثر من ٥٠٠ ألف	٤٥ ٪

- (١) إذا كانت القيمة تدخل في أكثر من طريقة ، طبقت النسبة الخاصة بكل طريقة .
- (٢) تخفيض النسب المنصوص عليها في هذا الجدول بمقدار نصف نقطة مئوية عن كل فترة تمديد للمداد مدتها ثلاثة أشهر .

اقرار رسمي
بالنسبة للمميل الذي يرغب في السداد النقدي الفوري للمديونية
ولمقا للمادة الثامنة من القانون

رقم لنة

لني

شأن شراء الدولة بعض
المديونيات وكيفية تحصيلها

بمدينة الكويت أنه في يوم
الموافق
لدي أنا
بحضور كل من

(١)

(٢)

الشاهدين الحائزين لكافة المفات القانونية والمثبتين لشخية المعيل
.....

حضر

السيد / (المدين / الكفيل)

السادة / "

تمهيد

استنادا الى المادة الثامنة من القانون رقم (٠٠) لسنة في شأن
شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحصيلها والتي تنص على أنه يشترط للانفاة من
الأحكام المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون أن " يوثق
المميل شخيا أمام كاتب العدل بالكويت خلال ميعاد لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ
العمل بهذا القانون اقرارا رسميا مذيلا بالميفة التنفيذية يلتزم فيه بسداد
مديونيته وفقا لأحكام هذا القانون .

السند الأول

أقر بأن جميع البيانات والمعلومات والشهادات والأوراق المقدمة مني للمدير لداد مديونيتي طبقاً لهذا القانون هي صحيحة ومطابقة للواقع .

السند الثاني

أقر بأنني مدين للدولة بمديونية قيمتها كما هي في / / ١٩ ،
وانني أقبل سدادها وفقاً للقانون رقم لسنة

السند الثالث

أقر بالالتزام بالسداد النقدي الفوري لمديونيتي وفقاً للنسب والشرائح المبينة في الجدول المرفق بالقانون رقم لسنة ١٩٩٣ في شأن شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحصيلها .

السند الرابع

أقر باخطار المدير بأي دعوى قضائية أكون طرفاً فيها ولو كانت مطروحة أمام المحاكم في الخارج .

السند الخامس

أقر بأنه في حالة عدم السداد النقدي الفوري لمديونيتي خلال سنتين من تاريخ العمل بالقانون رقم لسنة ١٩٩٣ ، أو إخلالي بأي من الالتزامات التي فرضها على هذا القانون ولائحته التنفيذية يحل أجل ديني والتزم بسداده وتوابعه وما أقطعت حتى تاريخ السداد ، مع أحقية المدير في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي خولها له هذا القانون ولائحته التنفيذية .

وأصرح للمدير باستلام المورة التنفيذية الأممية لهذا القرار بعد توثيقه وتذييله بالميفة التنفيذية من إدارة التسجيل العقاري والتوثيق وبما ذكر تحرر هذا القرار وبعد تلاوته على الحاضرين وقعوه معي .

المدين/ الكفيل : _____
الشاهد الأول : _____
الشاهد الثاني : _____

القرار رسمي
بالنسبة للعميل الذي يرغب في جدولة مديونية
ولغا للمادة الشاملة من القانون

رقم لائحة

لـ

شأن شراء الدولة بعملي
المديونيات وكيفية تحميلها

بمدينة الكويت

أنت في يوم
الموافق
لدي أنا
بحضور كل من

(١)

(٢)

الشاهدين الحاضرين لكافة الصفات القانونية والمثبتين لشخصية العميل

.....

حضر

السيد / (المدين / الكفيل)

المادة /

تمهيد

استنادا الى المادة الشاملة من القانون رقم (٠٠) لسنة في شأن
شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحميلها والتي تنص على أن يشترط للانفاذة من
الأحكام المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون أن " يوثق
العميل تخميا أمام كاتب العدل بالكويت خلال ميعاد لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ
العمل بهذا القانون اقرارا رسميا مذيلا بالمصيفة التنفيذية يلتزم فيها بداد
مديونية ونقا لأحكام هذا القانون .

السند الأول

أقر بأن جميع البيانات والمعلومات والشهادات والأوراق المقدمة من مدير
إدارة مديونية طبقاً لهذا القانون هي صحيحة ومطابقة للواقع .

السند الثاني

أقر بأنني مدير للدولة بمديونية قيمتها كما هي في / / ١٩٠٠ ،
ولني إقبال بدارها وفقاً لأحكام القانون رقم لسنة

السند الثالث

أتمتع بأن أرهن للمدير ما يكون لدى في الداخل أو في الخارج من أصول غير
مرهونة مقابل المديونية ، كما أتمتع بأن استكمل التمتع في هذه الضمانات من أية
أموال تؤول الي عن أي طريق بما في ذلك الارث أو الهبة أو الوصية ، وأن استكمل
التمتع في هذه الضمانات عند إعادة تقييمها سنوياً خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اختاري
بكتاب سجل يعلم للوصل .

السند الرابع

أتمتع بفتح حساب لدى المدير لأغراض الجدولة .

السند الخامس

أتمتع باستخدام أرصدي الدائنة الحرة لدى البنوك بما يعود بالنفع على
الدين .

السند السادس

أتمتع بإدارة أصولي المرهونة والتي سترهن وفقاً للقواعد والإجراءات
المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٠٠) لسنة في شأن شراء
الدولة بعض المديونيات وكيفية تحصيلها .

السند السابع

أتمهد بأنني لن أرفع أية دعوى أو أنزع قضائيا في أي عنصر من عناصر المديونية وأن الجدولة بيني وبين المدير ملزمة لي بمويرة نهائية .

السند الثامن

أقر بأنني لا أخفي عن المدير أية أموال منقولة أو عقارية في الداخل أو في الخارج أو أية بيانات أو معلومات أو شهادات أو أوراق ، والا تعرفت للجزاءات المدنية والجزائية المنصوص عليها في القانون رقم (٥٥) لسنة ٥٥٥٥ أو أي قانون آخر .

السند التاسع

أقر باخطار المدير بأي ديموي قضائية أكون طرفا فيها ولو كانت مطروحة أمام المحاكم في الخارج .

السند العاشر

أقر بأنه في حالة تأخري في الوفاء بأحد الأقساط لمدة تجاوز ثلاثين يوما ، أو اختلالني بأي من الالتزامات التي فرضها على القانون رقم — لسنة ١٩٩٣ أو بلائحته التنفيذية ، يحل أجل ديني والتزم بداده وتوابعه وما أقط منه حتى تاريخ الداد ، وللمدير اتخاذ كافة الاجراءات التي خولها له القانون ولائحته التنفيذية .

وأصرح للمدير باستلام المورة التنفيذية الأصلية لهذا الاقرار بعد توثيقه وتذييله بالصيغة التنفيذية من ادارة التسجيل العقاري والتوثيق وبما ذكر تحرر هذا الاقرار وبعد تلاوته على الحاضرين وقمعه معي ..

_____ : المدين/ الكفيل
 _____ : الشاهد الاول
 _____ : الشاهد الثاني